كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1914 - 1945

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1914-1945

اسم المحاضرة الثانية عشر باللغة العربية: الأوضاع السياسية في العراق عند إعلان الحرب العالمية الثانية

اسم المحاضرة الثانية عشر باللغة الإنكليزية The political situation in Iraq when the Second World War was declared

محتوى المحاضرة الثانية عشرة

ثاني عشر: الأوضاع السياسية في العراق عند إعلان الحرب العالمية الثانية :

تميز الوضع السياسي في العراق قبيل الحرب العالمية الثانية بالقلق الشديد وبخاصة بعد وفاة الملك غازي في حادثة السيارة ، حيث أتهم الرأي العام في العراق بريطانيا بتدبير اغتيال الملك غازي الذي أثارت مواقفه بشأن الكويت وفلسطين غضب الإنكليز .

وأصبح عبد الاله بن علي وصياً على الملك فيصل الثاني (4 نيسان 1939) ، فقوبل هذا التعيين بالارتياح في لندن . وكان نوري السعيد رئيس الوزراء في ذلك الوقت فأعاد تشكيل وزارته في (6 نيسان 1939) ، وقد وعدت الوزارة السعيدية في منهاجها بإجراء تعديلات في الدستور وتعزيز قوة الجيش وإتباع سياسة خارجية تتفق مع أماني الشعب العراقي وتطلعاته ، فأقدمت على إجراء انتخابات نيابية كانت نتيجتها عودة أغلب أعضاء المجلس السابق باستثناء عدد قليل من المعارضين .

وفي الوقت الذي انصرفت فيه الوزارة إلى معالجة الأمور الداخلية ، ساء الوضع العالمي كثيراً ، فأعلن نوري السعيد في 30 نيسان إن سياسة حكومته الخارجية تقوم على :-

1- التحالف مع الأقطار العربية المستقلة ، والصداقة المخلصة مع الدولتين الجارتين تركيا وإيران ، متمثلة بروح ميثاق سعد آباد .
2- التحالف مع بريطانيا العظمى .

تطورت الأحداث العالمية بسرعة ، فأعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا في (3 أيلول 1939) ، مما أدى إلى اضطراب الحياة السياسية والاقتصادية في مناطق مختلفة من العالم ، ففي بغداد أصبحت الأوضاع التجارية والمالية غير مستقرة وأ وقفت الودائع في البنوك وبدأ احتكار المواد الغذائية وارتفعت الأسعار . وقد أعلنت الحكومة أن الموقف العالمي أصبح خطيراً ، وخولت وزارة الداخلية مراقبة الأخبار والمطبوعات خاصة تلك التي لها تأثير على سياسة العراق الخارجية .

أعلنت العراق قطع علاقتها الدبلوماسية مع ألمانيا في 5 أيلول1939 وصدر بيان رسمي أعلن فيه أن مجلس الوزراء قرر قطع العلاقات بين العراق وألمانيا وتسفير جميع الرعايا الألمان خارج العراق . وتبادل الوصي عبد الاله البرقيات مع جورج السادس ملك بريطانيا أعلن فيها التزام العراق بمعاهدة التحالف العراقية – البريطانية لعام 1930 نصاً وروحاً ، ألا أن نوري السعيد اندفع أكثر من هذا وكان يريد فتح أبواب العراق جميعاً أمام الجيوش البريطانية لتنتقل وتتحشد بكل حرية مع إرسال فرقتين من الجيش العراقي أو أكثر إلى الصحراء الليبية أو البلقان وقطع العلاقات السياسية مع الدول المعادية لبريطانيا . كما أخذ من ناحية أخرى يعمل على تعديل ميثاق سعد آباد تعديلاً يؤدي إلى اشتراك الدول الموقعة عليه اشتراكاً جماعياً في الحرب والسير مع الحلفاء والعمل على جر مصر إلى هذه السياسة .

وجهت انتقادات عنيفة إلى سياسة نوري السعيد على أساس أن الحكومة كان يجب عليها قبل اتخاذ أي موقف ازاء الأحداث العالمية أن تستدعي مجلس الأمة لاجتماع غير اعتيادي وتأخذ رأيه قبل أن تقدم على ما أقدمت عليه ، وذلك ليكون الوصول إلى قرار بشأن الدفاع عن الوطن واتخاذ بعض الإجراءات الاقتصادية . وحثه بعض أعضاء مجلس الأمة الحكومة على مطالبة بريطانيا بتحقيق طموح الشعب العربي في الاستقلال وخاصة فلسطين .

وفي هذا الوقت بالذات ، تشرين الأول 1939 وصل إلى بغداد المفتي الحاج أمين الحسيني . ويعتبر وصول الحسيني إلى بغداد نقطة تحول في مجرى الأحداث اللاحقة منذ عرف الحسيني بعدائه الشديد للإنكليز وعدم الإيمان بالحصول على خير منه في سبيل القضايا العربية وخاصة قضية فلسطين ، وكان يرى ضرورة الإفادة من الوضع العالمي لتحقيق المصالح القومية وذلك بالاتصال بدول المحور.

أصيبت الوزارة السعيدية بضربة قاسمة في (18 كانون الثاني 1940) باغتيال وزير المالية رستم حيدر من قبل مفوض الشرطة حسين فوزي ، فاعتبر نوري السعيد هذا العمل موجهاً بصورة أساسية ضده ، مما أدى به إلى الاستقالة في (18 شباط 1940) والواقع أن الاستقالة لم تكن إلا لعبة سياسية أراد بها تقوية وزارته بعد أن ضعفت باغتيال رستم حيدر . وقد أدت هذه الاستقالة ومحاولة تشكيل الوزارة الجديدة إلى انشقاق قادة الجيش إلى جماعتين ، الأولى تضم حسين فوزي رئيس الأركان ومحمد أمين العمري وعبد العزيز يا ملكي ، وكانوا يحاولون إقناع رشيد عالي الكيلاني بتولي الوزارة وقد عرضوا اقتراحهم على الوصي ، كما وضعوا قطاعات من الجيش العراقي في معسكر الوشاش في حالة إنذار . أما الجماعة الثانية – فتضم العقداء القوميين ، صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وفهمي سعيد وكامل شبيب الذين وضعوا الجيش في معسكر الرشيد في حالة إنذار واجتمعوا في دار نوري السعيد ، وبعد الاجتماع قابل نور السعيد والقادة الوصي وطلبوا منه اتخاذ الإجراءات ضد رئيس الأركان فوافق الوصي على إحالته على التقاعد .

وبعد أن نجحت خطة نوري السعيد في تصفية العناصر التي لم يكن مرتاحاً لوجودها على رأس الجيش ، وإعادة تشكيل الوزارة في (22 شباط 1940) لكن الوزارة السعيدية سرعان ما سقطت نتيجة للخلافات بين أعضائها .

أعقب استقالاله نوري السعيد إجراء اتصالات واسعة لتأليف الوزارة الجديدة التي تستطيع تحمل أعباء الحرب ، فاجتمع رؤوساء الوزارات السابقين ووضعوا وثيقة رفعوها إلى الوصي جاء فيها :

1- تأليف وزارة قومية ائتلافيه من قبل الوصي حسب التقاليد الدستورية والاستشارات المعتادة .
2- استعداد رؤوساء الوزارات السابقين لتعاون مع الوزارة في داخلها أو خارجها . اختير رشيد عالي الكيلاني لتأليف الوزارة فاشترط أن تكون خطة هي :
1- المحافظة على الصلات التقليدية مع بريطانيا على أساس المعاهدة العراقية – البريطانية .
2- عدم التساهل أمام المطاليب البريطانية التي تخرج عن نصوص المعاهدة ، إلا ما كان فيه مصلحة مشتركة للطرفين ، أو ما كان في ضمان لاستقلال العراق الناجز ، ووحدة العرب واستقلالهم خاصة فلسطين وسورية ، على أن تعطي في ذلك عهودا ومواثيق رسمية .
3- تزويد الجيش العراق بالسلاح من أي مصدر كان ، ليكتمل تسليحه ، ويقف على أهبة الاستعداد .
4- إجراء انتخابات عامة للمجلس النيابي تؤمن أعضاء أحراراً يمثلون الأمة ويعبرون عن رأيها .

أعلن الكيلاني عن تشكيل الوزارة الجديدة في (31 آذار 1940) وأصبح نوري السعيد وزيراً للخارجية ، والظاهر من تأمل هذه القضية أن الوضع الجديد كان يستوجب دخول شخصية في الوزارة تطمئن إليها الحكومة البريطانية أما نوري السعيد فكان يريد من اشتراكه في الوزارة الحصول على تأييدها لتبني أفكاره الداعية لمساندة بريطانيا ، أما إذا أخفق في ذلك فإنه يعمل على تفكيك الانسجام الوزاري وإثارة البغضاء بين قادة الجيش وهذا ما يحدث بالفعل بعدئذ .

قام رشيد عالي بعدة أعمال جيدة في بداية حكمه ، فالغى الأحكام العرفية في (3 نيسان 1940) ، وأطلق صراح عدد من السجناء السياسيين ، وأصدر تعليمات إلى دوائر الدولة حثها على العمل وخدمة الشعب وأكمل في عهد وزارته خط السكك الحديدية بين بيجي والموصل وتقدم العمل في مشروع الحبانية وعاد إنتاج النفط إلى حالته الطبيعية منذ أن تعرقل في شهراً أيلول 1939 واستمر

انبوب النفط بالاستعمال حتى إيقاف الضخ إلى ميناء طرابلس في لبنان بعد سيطرة حكومة فيشى الفرنسية عليها في تموز 1940، كما شجعت الزراعة لسد الاحتياجات المحلية .

وفي السياسة الخارجية أعلنت وزارة الكيلاني أن سياستها تقوم على الأسس التالية:

1- توطيد دعائم الحلف العربي والعمل على تحقيق أماني الأقطار العربية المجاورة .
2- تحكيم أواصر الصداقة والتحالف مع بريطانيا على أساس المصالح المشتركة والمتقابلة .
3- تقوية أواصر الصداقة والتعاون مع دول ميثاق سعد آباد .
4- إدامة العلاقات الودية تجاه جميع الدول المتحاربة الأخرى .
5- واكد الكيلاني نهج وزارته القومي عندما صرح في المجلس النيابي في (21 كانون الأول 1940) بأن حكومته ستستمر على "أداء الرسالة القومية التي أخذ العراق على عاتقه تحقيقها ولاسيما وأن العراق ... في وضع يستطيع معه التعبير عن تلك الأماني ومتابعة تحقيقها" . وأعتبر القضية الفلسطينية جوهر القضية العربية التي يجب حلها جذرياً .

تدهور العلاقات العراقية – البريطانية :

شهدت أوروبا تطورات كبيرة عام 1940 منها انهيار فرنسا ودخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا في (10 حزيران 1940) . وقد أدت هذه الأحداث إلى تحول الرأي العام العراقي عن بريطانيا وساد الاعتقاد بإن بريطانيا سقطت بعد أن سقطت فرنسا ، ومما ساعد على هذا التحول فشل الجهود التي بذلت في صيف 1940 للحصول على تعهد من بريطانيا حول القضية الفلسطينية والآمال في تحرير سوريا ، وقد فشلت بعثة نيوكامب في استجابة للشروط العراقية مقابل تعهد العراق للوقوف مع بريطانيا وهي : الإصرار على إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية يتضمن "تحديد تاريخ لتأسيس حكومة عربية مستقلة في فلسطين" ، وإصدار بيان بريطاني يريد تحقيق مشروع اتحاد عربي يضم العراق وفلسطين وشرق الأردن ، وأن أمكن للمملكة العربية السعودية.

في هذه الظروف التي تميزت بازدياد المشاعر القومية المعادية لبريطانيا أبلغ بازل نيوتن السفير البريطاني في بغداد ، الحكومة العراقية بدخول ايطاليا الحرب وطلب منها أن تقرر موقفها على ذلك . فقعد مجلس الوزراء اجتماعاً برئاسة الوصي عبد الاله الذي كان يريد الاستجابة لكل طلبات بريطانيا دون تردد أو مناقشة يؤيده في ذلك نوري السعيد وزير الخارجية الذي أصر على وجوب قطع العلاقات مع ايطاليا ، كما قطعت مع ألمانيا من قبل . لكن مجلس الوزراء أصدر قرار في (17 حزيران 1940) أبلغه إلى السفير البريطاني وفيه أن الحكومة العراقية متمسكة بمعاهدة التحالف المعقودة بين الدولتين ، إلا إنها تتريث في الوقت نفسه في أمر قطع العلاقات السياسية بينها وبين ايطاليا . وقرر العراق استطلاع وجهة النظر التركية بالنسبة لتطورات الموقف الدولي . وإيفاد ناجي شوكت وزير العدل بهذه المهمة ومعه نوري السعيد وزير الخارجية .

وصل الوفد العراقي إلى أنقره في (24 حزيران 1940) وأجرى اتصالات مع سراج اوغلو وزير الخارجية التركية حول موقف الدولتين الجارتين تجاه بريطانيا وألمانيا بعد سقوط فرنسا ، وكان رأي الوزير التركي عدم دخول العراق الحرب ، واستشهد بموقف تركيا التي لها اتفاق مع بريطانيا بأنها لن تدخل الحرب وأن مصالح الوطن قبل كل شئ . كما قابل ناجي شوكت بصور سرية في 5 تموز 1940 فون باين السفير الألماني في تركيا . وتباحث معه مؤكدا الاتجاه القومي للحكومة العراقية ورغبتها في تحرير العراق من السيطرة البريطانية ومطالبا مبادرة الألمان لمساندة قيام حكومة وطنية مستقلة في سوريا وموضحا أن ثورة عربية ستقوم في فلسطين , ومشككا بنوايا إيطاليا الاستعمارية تجاه الوطن العربي .

كان من نتيجة هذه القابلة أن أسرعت إيطاليا إلى تطمين العرب على استقلالهم بواسطة الوزير الإيطالي المفوض في بغداد الذي قدم كتابا إلى رئيس الوزراء العراقي جاء فيه "إيطاليا – طبقا للسياسة التي تتبعها – ترمي إلي تأمين الاستقلال التام والاحتفاظ بالكيان السياسي لكل من سوريا

ولبنان والعراق والبلاد الواقعة تحت الانتداب البريطاني , ولهذا فإن إيطاليا ستقاوم كل إدعاء بريطاني أو تركي لاحتلال الأراضي , سواء أكان ذلك في سوريا أو لبنان أو العراق " .

ولما لاحظت بريطانيا تطور الأحداث في غير صالحها منذ امتناع الحكومة العراقية عن قطع علاقتها مع إيطاليا إلى سفر الوفد العراقي إلى تركيا . أبلغت الحكومة العراقية في (21 حزيران 1940) بأنها قررت إنزال بعض الجنود البريطانيين في البصرة للتوجه إلى حيفا عن طريق بغداد والموصل , فأجابت الحكومة العراقية في (16 تموز 1940) بأن لا مانع لديها من نزول القوات بشرط ان لا تبقى مده طويلة في العراق وأن لا تقام فيه مخيمات للجيش .

استمرت بريطانيا بالضغط على العراق وأخذت تثير الاحتجاجات والتهم ضد الحكومة رشيد عالي الكيلاني , مما دفع الجماعة القومية إلى تجديد الاتصالات مع ألمانيا بواسطة فون بابن . ففي شهر ا ب 1940 غادر ناجي شوكت ثانية إلى اسطنبول, وزود مذكرة تضمنت مطاليب العرب القومية في الاستقلال وتحرير فلسطين وعند وصول ناجي شوكت إلى اسطنبول قابل فون بابن وسلمه المذكرة . وقد أصدرت الحكومة الألمانية بيانا أذيع من محطتين روما وبرلين باللغة العربية في (23 تشرين الأول 1940) أعلنت فيه عطفها واهتمامها بكفاح الأقطار العربية في سبيل الحصول على استقلالها.

ازداد غضب بريطانيا بعد رحلة ناجي شوكت إلى تركيا وادعت أن القنصلية الإيطالية أصبحت مركزا لنشاط المحور وأن الوقت يبدو قريبا لإعادة العلاقات مع ألمانيا . أما نوري السعيد المؤيد لوجهة النظر البريطانية فعندما لاحظ تدهور العلاقات بين العراق وبريطانيا من سئ إلى أسؤ حاول التأثير على رئيس الوزراء فقدم مذكرة في (15 كانون الأول 1940) استعرض فيها الوضع في العراق وآراؤه في السياسة الخارجية , وحاول أن يبرهن أن التحالف مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فيه فوائد كثيرة للعراق والعرب عامة، وان العلاقات الحسنة مع هاتين الدولتين تساعد على حل المشكلة الفلسطينية لصالح العرب.

وعندما أهملت أفكاره بدا يفكر بالاستقالة لكنه عدل عن رأيه خشية أن تسوء الحالة في غيابه وشراكة الوصي هذا الرأى.

أشارت الحكومة البريطانية على الوصي بإقالة الوزارة خوفاً من اشتداد ألازمة بين الدولتين العراقية والبريطانية. فأرسل الوصي إشارة إلى رئيس الوزراء بأن استقالته الوزارة مرغوبة لعدم الانسجام الوزاري ووجود خلاف بين وزير الخارجية نوري السعيد ووزير العدل ناجي شوكت وأخذ يحشد أنصاره لمقاومة الوزارة الكيلانية وإسقاطها, فاجتمع برئيس أركان الجيش ومدير الشرطة العامة واوصاهما بعدم إطاعة الأوامر التي تصدرها اليهما الوزارة خلافا للقوانين المرعية والدستور .

دفعت مواقف الوصي من الوزارة الكيلانية . العقداء الأربعة إلى إيفاد العقيد محمود سليمان لمقابلة الوصي وإبلاغه بأن الجيش صمم على بقاء الوزارة الكيلانية فاستسلم الوصي بالقوة على بقاء الوزارة , لكنه عمل على شد المعارضة في المجلس النيابي لإسقاطها , فشن النواب المعارضة في المجلس بتاريخ (30 كانون الثاني 1941) حملة منظمة طالبوا رئيس الوزارة بالاستقالة فاجتمع رشيد عالي الكيلاني الذي حضر جزءا من مناقشات المجلس النيابي مع أعضاء حكومته واتفقوا فيما بينهم على طلب حل المجلس النيابي . فأسرع الكيلاني إلى كتابة (الإدارة الملكية) بحل المجلس , وعندما عرضت الإدارة الملكية على الوصي رفض توقيعها , وغادر الوصي العاصمة إلى جهة مجهولة عرفت بعدئذ بوصوله إلى الديوانية .

وضع هروب الوصي عبدالاله رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني في موقف حرج جدا , فاجتمع بقيادة الجيش وأعلن عزمه على الاستقالة . وفي (31 كانون الثاني 1941) قدم الكيلاني استقالته إلى الوصي في الديوانية , وتضمنت اتهاما للوصي بعرقلة أعمال الوزارة استجابة لبعض الأيدي والمصالح الأجنبية , وعدم موافقته على حل المجلس النيابي , فكانت استقالة الكيلاني أقسى استقالة قدمتها وزارة عراقية .

اندلاع ثورة رشيدعالي الكيلاني 1941

يبدو أن الوصي في اختياره الهروب إلى الديوانية كان يهيئ للقضاء على القادة الأربعة , ففي الديوانية مركز عسكري مهم اعتقد الوصي بأنه ممكن أن يستغله لمقاومة حكومة بغداد , ولهذا عقد فور وصوله اجتماعا عسكريا لأمري الوحدات واتصل بالمتصرفين تلفونيا وطلب إليهم عدم تنفيذ أوامر بغداد , لكن وصول استقالة الكيلاني إلى الديوانية جعل الوصي يوقف اتصالاته ويطلب حضور بعض الساسه من بغداد للتداول في تشكيل الوزارة الجديدة .

عهد الوصي في(1 شباط 1941) إلى طه الهاشمي بتأليف الوزارة التي ضمت بالإضافة إليه واحتفاظه بوزارة الدفاع أيضا كلا من:عمر نظمى للداخلية والعدل ، على ممتاز للمالية، عبد المهدي للاقتصاد،صادق البصام للمعارف،وحمدي الباججى للشؤون الاجتماعية، وتوفيق السويدي للخارجية، واوضح الهاشمي إن سياسة حكومته الخارجية لا تختلف في جوهرها ومراميها عما سارت عليه الوزارة المتعاقبة من سبل وما توخته من أهداف، وقال:" أن العراق كدولة ناشئة احوج ما يكون إلى الابتعاد عن ويلات الحرب" .

تكتل رشيد عالي الكيلاني مع بعض رجال الحركة القومية وشكلوا جمعية سرية باسم (اللجنة السرية العربية) كان ابرز أعضائها الحاج أمين الحسيني مفتى فلسطين ورشيد عالي الكيلانى ويونس السبعاوي وناجى شوكت ،وقررت اللجنة السرية التقدم بطلب لتأسيس حزب علني باسم (حزب الشعب) ليكون ستارا للجنة السرية وواسطة للدعاية ولكن وزارة الداخلية رفضت أجازته .

من الملاحظ على تشكيلة (اللجنة السرية العربية) أنها مثلت العسكريين والمدنيين .إلا أنه لم يكن هناك غير عربي واحد من خارج العراق هو امين الحسيني مفتي فلسطين , ويبدو أن التمثيل المحدد للعرب في هذا اللجنة يعود إلى أن المفتي هو المسئول عن العرب القوميين الموجودين في

العراق من السوريين والفلسطينيين واللبنانيين, فهو بهذا يمثلهم , ولعل ضرورات العمل السري ولكون الثورة التي يهيأ لها ستقع في العراق وليس في فلسطين أو شرقي الأردن كما كان مقررا من قبل , أوجبت أن تكون التشكيلة على هذا النحو .

عقدت اللجنة العربية اجتماعات لاحقة لاجتماعها التأسيسي لاتخاذ قرارات بشأن ما يجد من أحداث . وقد ناقشت اللجنة الضغوط , فاتفقت على أن ضغط بريطانيا على العراق لقطع علاقاته الدبلوماسية مع إيطاليا يراد منه "زج العراق في الحرب وإرغام بقية الأقطار العربية على السكوت وعدم المطالبة بحقوقها " .

أما بريطانيا قد أرادت الاستفادة من تطور الأحداث في العراق فرتبت اجتماعا بين ايدن , وزير خارجيتها وتوفيق السوري وزير الخارجية العراقي في القاهرة وقد أوضح ايدن للوزير العراقي نقمته على الجيش العراقي والزعم بأنه " قد أصبح متشربا بروح النازية والفاشية " وبرز عدم إيفاء بريطانيا بالتزاماتها بشأن تسليح الجيش العراقي وأن الجيش أصبح بعيدا عن التعاون مع بريطانيا ويبدو أنه طلب من السويدي تشتيت قادة الجيش القوميين وإضعاف نفوذهم , ولهذا انتشرت الإشاعات عن طلب بريطانيا من العراق تفريق القادة العسكريين . وقد شعر القادة بعد صدور أمر نقل كامل شبيب في (26 آذار 1941) إلى قيادة الفرقة الرابعة بأن هذا النقل أشد خطرا وابلغ أثره وأن الجهة الأجنبية هي التي تريد ذلك.

عقدت اللجنة العربية اجتماعا في يوم 31 آذار 1941 وقررت فيه القيام بالثورة ولعل أهم ما ذكر في هذا الاجتماع قول العقداء الأربعة بأنهم يجب أن يعيدوا عهد القائد العربي خالد بن الوليد وفي مساء اليوم التالي , الأول من نيسان , عقد اجتماع في معسكر الرشيد حضره العقداء الأربعة أضاف إلى أمين زكي وكيل رئيس أركان الجيش , وتقرر في هذا الاجتماع إعلان حالة الطوارئ في معسكر الرشيد ووزعوا الجنود في نقاط مهمة في بغداد وحول القصر الملكي , وأوفدوا فهمي سعيد

يرافقه أمين زكي لتقديم الرجاء إلى طه الهاشمي بالاستقالة , فعاد فهمي سعيد يرافقه أمين زكي وهو يحمل استقالة طه الهاشمي موجهه إلى الوصي .

بعد استقالة طه الهاشمي كادت الأزمة أن تنفرج لولا هروب الوصي , وكان الوصي نائما في قصره عندما وصله خبر الحركة , فانتقل إلى دار عمته صالحة في الرصافة ثم التجأ بعد ذلك إلى السفارة الأمريكية واجتمع لبضع ساعات مع الوزير المفوض الأمريكي نابنشو (Kanbenshue) الذي دبر نقله إلى الحبانية بسيارة السفارة في اليوم التالي وهناك قابل الوصي السفير البريطاني الجديد كنهان كورنواليس الذي وصل لتوه إلى قاعدة الحبانية في طريقه إلى بغداد لاستلام مهام عماله وقد أبلغ كورنواليس أن التوصل إلى تسويه مع الثوار قد أصبح مستحيلا وشجعه على الذهاب إلى البصرة والعمل من هناك لاستعادة السيطرة على الموقف بعد تشكيل حكومة جديدة في البصرة وزوده بمبلغ كبير من المال لمقاومة الثورة , وقد نقل الوصي فعلا على متن طائرة حربية إلى البصرة يرافقه علي جودت الأيوبي ومرافقه عبيد الله المضايفي فوصلوها في 3 نيسان 1941.

وفي اليوم نفسه أصدر رئيس الأركان بيانا إلى الشعب العراقي أعلن فيه بأن الوصي عمل على أحداث الشقاق في صفوف الأمة , والتشبث بشتى الطرق لاستحصال البيعة لنفسه على عرش العراق , وتحطيم الجيش الوطني , وأعلن البيان عن تشكيل حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني . وقد أذاع الكيلاني بيانا بعد ذلك أعلن فيه سياسة الحكومة الجديدة التي أسسها عدم توريط البلاد في أخطار الحرب والقيام بأداء رسالته القومية والمحافظة على تعهداتها الدولية وتقوم الروابط الحسنة مع الأقطار العربية المجاورة .

أثار نبأ تشكيل حكومة الدفاع الوطني موجة عارمة من الحماسة الوطنية فخرجت الجماهير إلى الشوارع مجرد سماعها النبأ تهدر باللعنة ضد الإنكليز وأعوانهم في العراق فكان الشعب شيبا وشبابا يردد " يسقط الخونة " " يسقط عبد الاله الوصي " وانهارت على مبنى رئاسة الحكومة آلاف

البرقيات تأييدا للثورة , وكان أكثر المؤيدين حماسة هم المدرسون الشباب وطلابهم ذوو المشاعر القومية كذلك حضرت الوفود من كل أنحاء العراق إلى بغداد لتضع نفسها تحت تصرف الحكومة القومية الجديدة , كما أعلنت المنظمات والنوادي القومية مثل نادي المثنى والجوال العربي من تأييدها ودعمها للثوار .

أما عن الوصي فقد حاول أن ينظم حركة مقاومة مسلحة في البصرة وأن يشكل حكومة مناوئة تتولى تصفية الثورة بالقوة وكان متصرف البصرة " صالح جبر " أول من أبدى استعداده للتعامل مع الوصي في التصدي للثورة , وحاول إقناع قائد حامية البصرة وقائد القوة النهرية وقادة وحدات الجيش المرابطة في المنطقة بمساندة الوصي , ألا أنهم رفضوا واتخذوا قرارا بعد مقابلة وحدات الجيش المرابطة في بغداد وعدم السماح للقوات البريطانية بدخول البصره , ومنع الوصي من تأليف حكومة في البصره . ثم صدرت الأوامر من بغداد إلى قائد حامية البصرة بعزل صالح جبر وإحضاره مخفورا إلى بغداد حيث ألقى في السجن . وبعد أن أدرك الوصي فشله في مقاومة الثورة التجئ في 4 نيسان 1941 إلى سفينة حربية بريطانية راسية في شط العرب .

أوجد هروب الوصي وتركه لمسؤولياته الدستورية أزمة دستورية في البلاد, وقد ظهرت عدة أراء لمعالجة هذه الأزمة , فاقترح بعضهم إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية إلا أن غالبية الآراء كانت تريد إبقاء الملكية واختيار وصي جديد على العرش . فوقع الاختيار على الشريف شرف وعقد مجلس الأمة جلسة في 10 نيسان 1941 وسط تظاهرات ضخمة كانت تجوب شوارع بغداد مؤكدة تأييدها للثوار , وكانت تلك التظاهرات في السعة بحيث لم يتمكن العرب القوميون الشباب وكذلك الشرطة في السيطرة عليها بسبب الحماسة التي تجلت عند أبناء الشعب في دعمهم لثورتهم القومية وقد قرر مجلس الأمة بإجماع الحاضرين عزل الوصي عبد الاله وتعيين الشريف شرف بدلا منه . وكان أول عمل قام به الوصي الجديد إصدار الإرادة الملكية بقبول استقالة الهاشمي وتكليف الكيلاني بتشكيل

وزارة جديدة بشكل دستوري . فشكل الكيلاني وزارته في 12 نيسان 1941 وأعلن عن حركة الشعب الوطنية لم تكن عبثا , وأنه يريد إرادة ألامه , والقيام بواجباتها الدولية بم يتفق مع تعهداتها , ولا يسئ إلى كرامتها .

المصادر

1. **سعاد رؤوف شير، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1945**
2. **فاروق صالح العمر، العلاقات العراقية – البريطانية 1922-1948**
3. **امال السبكي، رؤية الادارة الامريكية لحركة رشيد عالي الكيلاني**
4. **جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941-1953**